

نشرة المرافعة اليومية



اليوم: الخميس

التاريخ: 2019-11-21

«وزراء العدل العرب» يرحب بمشروع كويتي لمكافحة «الكراهية»

حول التوصيات التي ستخرج عن المؤتمر الدولي، وتابع أن المجتمعين بحثوا مشروع جدول أعمال الدورة 35 لمجلس وزراء العدل العرب المقرر عقدها اليوم بالإضافة إلى عدد من الموضوعات القانونية والقضائية التي تهم العمل العربي المشترك منها ما يتعلق بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وبين الأمانتين الفئيتين لمجلسي كل من وزراء العدل والداخلية العرب.

من جهة أخرى ذكر المسؤول الكويتي أن المكتب اطلع أيضاً على تقرير الأمانة الفنية للمجلس بين دورتي الانعقاد خلال العام بالإضافة إلى تقرير (المركز العربي للدراسات القانونية والقضائية) التابع للمجلس في بيروت والعديد من القرارات التي تخدم العمل العربي المشترك في مجال العدل والقضاء.



بتعزيز التعاون وتنسيق الرؤى العربية بشأن القضايا المطروحة على مؤتمر الأمم المتحدة (14) لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتنسيق الرؤى بين وزارات عدلها

لهذه المنظومة تم تقديم مشروع القانون الخاص بمكافحة خطاب الكراهية»، وأضاف أن المكتب التنفيذي قبل المقترح الكويتي الخاص

استرشادي لاستكمال المنظومة التشريعية العربية. وأوضح بهذا الصدد أن ثمة قانوناً استرشادياً عربياً لمنع ازدياد الإديان وأنه «استكمالاً

رحب المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب أمس بمشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة خطاب الكراهية المقدم من وزارة العدل الكويتية. وقال وكيل وزارة العدل عمر الشرفاوي في ختام مشاركته باجتماع المكتب التنفيذي لـ(كونا) أن المكتب اعد مشروع قرار لرفعه إلى المجلس الوزاري غدا (اليوم) بشأن شكر الكويت على اعدادها مشروع (القانون العربي الاسترشادي لمنع خطاب الكراهية) إضافة إلى ترحيبه باستضافتها للاجتماع الأول للجنة المشتركة من خبراء مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب لدراسة مشروع القانون المذكور.

وعن الهدف من تقديم الكويت لهذا المشروع أوضح الشرفاوي أن الكويت تقدمت في الدورة الـ34 لمجلس وزراء العدل العرب التي عقدت في الخرطوم بمشروع قانون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	4	2298

المكتب التنفيذي لوزراء العدل قبل مقترحها لتعزيز التعاون

الشرقاوي: ترحيب عربي بمقترح الكويت إقرار قانون لمكافحة خطاب الكراهية

القاهرة - من محمد عمرو
وصفاء محمد |

رَحَّب المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب بمشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة خطاب الكراهية المقدم من الكويتي. وقال وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي، في ختام مشاركته باجتماع المكتب التنفيذي لوكالة «كونا»، ان المكتب أعد مشروع قرار لرفعه الى المجلس الوزاري اليوم في شأن شكر الكويت على إعدادها مشروع «القانون العربي الاسترشادي لمنع خطاب الكراهية» إضافة إلى ترحيبه باستضافتها للاجتماع الاول للجنة المشتركة من خبراء مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب لدراسة مشروع القانون المذكور. وعن الهدف من تقديم الكويت لهذا المشروع، أوضح الشرقاوي أن «الكويت تقدمت في الدورة الـ34 لمجلس وزراء العدل العرب التي عقدت في

الخرطوم بمشروع قانون استرشادي لاستكمال المنظومة التشريعية العربية. وثمة قانون استرشادي عربي لمنع ازدياد الاذيان واستكمالاً لهذه المنظومة تم تقديم مشروع القانون الخاص بمكافحة خطاب الكراهية». وأضاف الشرقاوي أن «المكتب التنفيذي، ناقش عدداً من الموضوعات القانونية والقضائية، التي تهم العمل العربي المشترك خاصة ما يتعلق بتعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى التعاون بين الأمانتين الفئتين لكل من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب. وبين ان «المكتب التنفيذي أعد مشروع قرار لرفعه إلى المجلس الوزاري اليوم الخميس، في شأن شكر الكويت على إعدادها مشروع قانون عربي استرشادي لمنع خطاب الكراهية، بالإضافة إلى ترحيب المجلس باستضافة الكويت للاجتماع الأول للجنة

المشتركة اليوم من خبراء مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب لدراسة مشروع القانون العربي الاسترشادي لمنع خطاب الكراهية الذي أعدته وزارة العدل الكويتية». وأوضح، أن المكتب التنفيذي قبل مقترح الكويت حول تعزيز التعاون بين وزارات العدل في الدول العربية وتنسيق الرؤى وإبلاغ أمانة مجلس وزراء الداخلية العرب في شأن إضافة بند على جدول أعمال المجلس، يتعلق بمقترح مقدم من دولة الكويت نحو تعزيز الرؤى والتنسيق العربي في شأن القضايا المطروحة على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وصولاً إلى تنسيق الرؤى بين وزارات العدل في الدول العربية في شأن التوصيات التي ستخرج عن هذا المؤتمر الدولي. ولفت إلى أن الاجتماع ناقش العديد من مشاريع القرارات، التي ستعرض على المجلس

الوزاري اليوم «الخميس» حيث اطلع المكتب التنفيذي على تقرير الأمانة الفنية للمجلس بين دورتي الانعقاد خلال العام، بالإضافة إلى تقرير المركز العربي للدراسات القانونية والقضائية التابع للمجلس في بيروت والعديد من القرارات التي تخدم العمل العربي المشترك في مجالي العدل والقضاء. وقال مدير إدارة الشؤون القانونية مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب الوزير المفوض ياسر عبد المنعم: «المكتب التنفيذي يقوم بإعداد وتحضير مشروع جدول أعمال ومشاريع القرارات التي تصدر عن الاجتماع لعرضها على الدورة الـ35 لمجلس وزراء العدل العرب اليوم الخميس بمقر الأمانة العامة برئاسة مملكة البحرين». ويضم الوفد الكويتي، وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية زكريا الأنصاري.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	6	14706

«تنفيذي العدل العرب» يرحب بمشروع كويتي لمكافحة الكراهية

التشريعية العربية، مضيفاً أن ثمة قانوناً استرشادياً عربياً لمنع ازدراء الأديان، وأنه "استكمالاً لهذه المنظومة تم تقديم مشروع القانون الخاص بمكافحة خطاب الكراهية". وأضاف أن المكتب التنفيذي قبل المقترح الكويتي الخاص بتعزيز التعاون وتنسيق الرؤى العربية بشأن القضايا المطروحة على مؤتمر الأمم المتحدة (14) لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وتنسيق الرؤى بين وزارات

الاسترشادي لمنع خطاب الكراهية، إضافة إلى ترحيبه باستضافتها الاجتماع الأول للجنة المشتركة من خبراء مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب لدراسة مشروع القانون المذكور. وعن الهدف من تقديم الكويت هذا المشروع أوضح الشرقاوي أن الكويت تقدمت في الدورة الـ34 لمجلس وزراء العدل العرب، التي عقدت في الخرطوم، بمشروع قانون استرشادي لاستكمال المنظومة

رحب المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب أمس بمشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة خطاب الكراهية، المقدم من وزارة العدل الكويتية. وقال وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي، في ختام مشاركته باجتماع المكتب التنفيذي لـ"كونا"، إن المكتب أعد مشروع قرار لرفعه إلى المجلس الوزاري اليوم، بشأن شكر الكويت على إعدادها مشروع القانون العربي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	4	4277

في ندوة معهد الدراسات القضائية عن مكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بيع الخدم في مواقع التواصل... تحت المراقبة

| كتب ناصر الفرخان |

انفاذ القانون، من أجل منع جرائم الاتجار بالبشر، باعتبارها جريمة عابرة للحدود الوطنية، وتكثيف الجهود في مجال التعاون الدولي حول قضايا الاتجار بالبشر.


وسائل التواصل

وكشف البدر أن وزارة الخارجية «أبلغتنا أخيراً بمراقبة بيع الخدم في وسائل التواصل الاجتماعي حيث اعتبرت المنظمات الدولية نوعاً من الاتجار بالبشر، وجار البحث وضبط المخالفين، ونحذر من ذلك حتى لا يقع الناس تحت طائلة القانون».

من جانبه، قال مدير إدارة الآداب العامة العقيد هيثم العثمان، أن الاتجار بالبشر يعتبر ثالث أكثر الجرائم انتشاراً في العالم، بعد المخدرات وتجارة السلاح، مما دعا وزارة الداخلية إلى إعداد دورات متخصصة للتعامل مع هذه الجرائم، موضحاً أن الاتجار بالبشر يبدأ من خارج الكويت ومن دول فقيرة، حيث يتعرض الأفراد إلى عمليات نصب واحتيال من أبناء جلدتهم، ووسطائهم الموجودين في الكويت.

وأشار إلى أن لدينا مركز إيواء لتقديم خدمة لمن يفقد الإيواء من النساء وقريباً سيفتح مركز للرجال، حيث تقدم لهم الخدمات حتى انتهاء الإجراءات، بتعديل الوضع أو السفر، مبيناً أن من أغرب القضايا امتناع كفيف عن دفع رواتب خادمتها لأكثر من 10 سنوات، حيث تمت تسوية موضوعها وصرف جميع رواتبها.

وأكد العثمان أن الكويت عملت بكل جهد وتنسيق بين الجهات المختصة، نوح بتحسين صورة الكويت لدى المنظمات الدولية حتى وصلت للمرتبة الثانية وعلى أمل الوصول إلى المرتبة الأولى، لافتاً إلى أن الاتجار بالبشر هي جريمة مخالفة للشريعة والقانون والإنسانية.

كفيل امتنع عن صرف رواتب خادمتها لعشر سنوات؟! 

بوصليب: الإرتجار بالأشخاص من الجرائم المنظمة

البدر: الكويت تقوم بتدابير مكافحة جريمة الاتجار بالبشر

العثمان: الإرتجار بالبشر ثالث أكثر الجرائم انتشاراً في العالم بعد تجاري المخدرات والسلاح



(تصوير أسعد عبدالله)

المحدثون في الندوة



حضور كبير

الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

المعاهدات الدولية

بدره، قال رئيس نيابة العاصمة وأسواق المال ناصر البدر، أن دولة الكويت تقوم بالإجراءات والتدابير لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر كافة، سواء من الناحية التشريعية أو التنفيذية، مشيراً إلى أن المشروع الكويتي أشتق من الدستور الكويتي الذي أكد أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ومتساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز في ذلك بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، مضيفاً أن الكويت استجابت للمعاهدات الدولية والإمسم المتحددة وأصدرت قانون رقم 91 لعام 2013 بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب

للخدم من آثارها على المستويين الدولي والداخلي. وأشار إلى أنه تحقيقاً لهذه الغاية، أعد المشرع الكويتي القانون رقم 19 لسنة 2013 في شأن مكافحة

القواعد التشريعية والتدابير الوقائية لمواجهة الجريمة المنظمة، عن طريق توقيع عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي خصصت لمكافحة الجريمة في بعض صورها الشائعة،

إستراتيجية وطنية لمنع الإرتجار بالبشر

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء خالد الدين حرص دولة الكويت على احترام حقوق الإنسان ومنع الاتجار بحقوق البشر، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية اتخذت خطوات مهمة وغير مسبوقه في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص، للحفاظ على الكرامة الإنسانية. وذكر الدين أن دولة الكويت أصدرت العديد من القوانين التي جرمت صور الاتجار بالبشر كافة، وقامت كذلك بإعداد إستراتيجية وطنية لمنع الاتجار بالبشر، وتشكيل لجنة بمشاركة الجهات المختصة، بما يحقق تطورات خطة التنمية المستدامة بالاتفاقية الأممية.

أكد المشاركون في ندوة معهد الدراسات القضائية والقانونية تحت عنوان «قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وفق القانون رقم 91 لسنة 2013»، أن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، من الجرائم المنظمة، واعتادوا أن عمليات بيع الخدم في وسائل التواصل الاجتماعي تحت المراقبة، حيث اعتدته المنظمات الدولية نوعاً من الاتجار بالبشر، وكشف بعضهم عن أغرب القضايا المتضمنة بامتناع كفيف عن دفع رواتب خادمتها على مدى عشر سنوات، إلى أن تمت تسوية موضوعها وصرف جميع رواتبها.

وقال نائب مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور فهد بوصليب خلال تقديمه للندوة، أنه سيتم خلالها تسليط الضوء على قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وفق القانون رقم 91 لسنة 2013، والذي يتناول المشرع الوطني في قوانين الجزاء بالعقاب المشدد للجريمة المنظمة، لما تلحقه هذه الجريمة من أضرار جسيمة في الدولة ومواطنيها، والخطورة الإجرامية لمرتكبيها الذين يقترفونها كمجموعة منظمة بناء على تدبير محكم وتخطيط دقيق.

جريمة منظمة

وأشار بوصليب إلى أن الندوة تهدف إلى تأكيد أن جريمة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، تعد من الجرائم المنظمة، التي بدأت تأخذ طابعاً دولياً حين عبر مرتكبيها الحدود لتقع الجريمة أو تمتد آثارها في أكثر من دولة، لافتاً إلى أن المجتمع الدولي بدأ في التحرك ليدفع عن نفسه شر هذا النوع من الجرائم الخطيرة، عن طريق وضع



محليات

الإقبس

تخصيص أراضٍ لـ «الخبراء»

طلب وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون الإدارية، علي السلطان، من البلدية عقد اجتماع لمناقشة تخصيص أراضٍ للإدارة العامة للخبراء، وهي الأرض الملاصقة لمشروع مبنى مجمع المحاكم ومبنى محكمة الأسرة ومواقف السيارات التابع لهما في محافظة مبارك الكبير من الجهة الغربية، والبالغة مساحتها 5 آلاف متر مربع، وكذلك الأرض المجاورة لمشروع مبنى مجمع محاكم حولي، والبالغة مساحتها 8503 أمتار مربعة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	11	16647

موظفو العدل يأملون في إنهاء المحسوبة

■ كتب - جابر الحمود:

يؤثر سلباً على رسالة مهنة المحاماة، مثل المشاكل الخاصة بالإعلان في جميع المحاكم وإدارة التنفيذ . وأكدوا أن هناك معاناة إدارية في صعوبة الاعلانات بهذا القسم وبالفعل يحتاج إلى خطة تطوير وحل، فلا يعقل أنه كي يصل الاعلان الى الخصم يحتاج إلى اسابيع واميانا أشهر طويلة.

والقضاء على الفوضى في قطاعات الوزارة، وتطوير المباني والمرافق فيها، وتطبيق العدالة الناجزة الالكترونية التي كانت حبرا على ورق . كما طالبت مجموعة من المحامين وزير العدل القادم حل المشكلات والمعوقات الإدارية والإجرائية التي يواجهها المحامون تتسبب في عرقلة تحقيق العدالة وتأخرها مما

أكد موظفو وزارة العدل أنهم كلهم امل وثقة بالوزير المرتقب لانهاء المحسوبة والواسطات في التعيينات وتسكين الوظائف الاشرافية بالاشخاص المناسبين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	7	18198

«نزاهة»: مقابلات شخصية مع المرشحين للتوظيف

خلال المقابلات. وأشارت إلى أنها بدأت المرحلة الأولى الخاصة بتلقي طلبات التوظيف الخاصة بذوي الخبرة والحديثي التخرج وفرزها بعد الإعلان الذي نُشر في مارس 2019، بعدها انتقلت للمرحلة الثانية الخاصة بالاختبارات التحريرية، بالتعاون مع مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت ومعهد الدراسات المصرفية وجامعة الكويت، على أن تنتهي عملية التوظيف بعد انتهاء المرحلة الثالثة الأخيرة الخاصة بالمقابلات الشخصية خلال الفترة المقبلة.

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) عن انتهاء المرحلة الثانية من عملية التوظيف المتعلقة بالاختبارات التحريرية الخاصة بذوي الخبرة والحديثي التخرج، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنها تستعد حالياً للانتقال للمرحلة الثالثة والأخيرة الخاصة بإجراء المقابلات الشخصية مع المجتازي الاختبارات التحريرية. وأوضحت «نزاهة» في بيان صحفي أمس أنها ستتواصل مع المرشحين المجتازين فقط للاختبارات التحريرية خلال الفترة المقبلة، لإخطارهم بمواعيد المقابلات الشخصية ليجري بعدها اختيار من تثبت أفضليته من

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	9	16647

فُتِّهِمْ فِيهَا قِيَادِي وَزَوْجَتَهُ

«الجنایات» تنظر الأحد المقبل قضية «رشوة المناقصات»

وذكرت أن «نزاهة»، ومن جهتها، قامت بعدد من الخطوات القانونية والإجرائية للتأكد من المعلومات التي تسلّمتها، أولها: طلب قطاع كشف الفساد بالهيئة من لجان فحص إقرارات الذمة، تحليل عناصر الذمم المالية للمشتبه فيهم، حيث أكدت النتائج تملك عدد من أعضاء الجهاز سيارات من النوع المتعاقد عليه نفسه.

ثانيها: القيام بضبطية قضائية على مقر شركة السيارات والاطلاع على أنظمة مبيعاتها، ليتبين لها أن بعض أعضاء «المناقصات» تملكوا سيارات منها من دون سداد أي مقابل، أو نظير مبالغ لا تناسب قيمتها الحقيقية، كما ثبت امتلاك زوجة أحدهم ثلاث سيارات من الشركة نفسها، تناهز قيمتها 150 ألف دينار من دون دفع قيمتها.

وأشارت المصادر إلى أن القضية تعد الأولى من نوعها في الكويت، وتعتبر أول قضية جزائية تجاه أحد أعضاء لجنة المناقصات؛ الأمر الذي يوضح النهج الجديد في محاربة الفساد داخل الجهات الحكومية، عن طريق تفعيل الجهات الرقابية لدورها، ومن بينها «نزاهة».

من المقرر أن تنظر محكمة الجنایات الأحد المقبل، أولى جلسات قضية الرشوة، المتهم فيها أحد الأعضاء السابقين لمجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات، هو وزوجته ومسؤول في شركة سيارات، وذلك على إثر قيام الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بإحالتهم إلى النيابة بتهمتي الرشوة والإضرار العمد بالمال العام.

وفي التفاصيل، قالت مصادر ذات صلة: إن «نزاهة» تلقت قبل فترة تقريراً من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، أعدته لجنة تقضي حقائق قضائية، حول ما نُسب إلى بعض أعضاء مجلس إدارة الجهاز من شبهات موافقتهم على تعاقد وزارة الصحة مباشرة لشراء تلك السيارات من إحدى الشركات المحلية، وهو ما تزامن مع تسلمها بلاغاً من أحد الأشخاص ضد مسؤولين في الوزارة حول شبهات فساد شابت عملية توريد سيارات إسعاف لوزارة الصحة، بقيمة 3.720 ملايين دينار، عبر شركة السيارات نفسها، وبأسلوب التعاقد ذاته.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	16	16647

"التمييز" تلغي تعيينات الخبراء لمخالفتها للقانون كتب - جابر الحمود:

ألغت محكمة التمييز الإدارية قرارات تعيينات إدارة الخبراء إلغاءً مجرداً لمخالفتها للقانون، وتعود القضية إلى عام 2012 حين أعلنت وزارة العدل حاجتها لشغل وظيفة خبير معاون خبير هندسي وحسابي، حيث تقدمت مواطنة بأوراقها لشغل الوظيفة المعلن عنها وأرقت جميع الأوراق المطلوبة والمستندات اللازمة طبقاً للإعلان المنشور، واجتازت جميع الاختبارات ومقابلات التي أجرتها الجهة الإدارية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	8	18198

اتهام 3 وزراء اتصالات سابقين بالهدر واختلاس المال العام

■ بيروت- وكالات: وجه النائب العام المالي في لبنان علي إبراهيم تهمة الهدر واختلاس المال العام إلى 3 وزراء اتصالات سابقين، ومديري شركتي الاتصالات الخلوية. ونقلت الوكالة المركزية اللبنانية أن "النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم أدعى على وزراء الاتصالات السابقين نقولا صحنأوي، وبطرس حرب، وجمال الجراح، كما أدعى على مديري شركتي ألفا وتاتش، بجرم هدر واختلاس المال العام، ومدير عام هيئة أوجيرو عماد كريدية بجرم الاثراء غير المشروع".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	17	18198

استعملها للغش في امتحان نظري لاختبار القيادة

سماعة بلوتوث قادت «كويتي سابق» إلى قفص الإيدانة في مانشستر

إ كتب عبدالعليم الحجار |

لكن أمر ذلك «الكويتي السابق» انفضح عندما رصدته أحد مراقبي الامتحان في مدينة اولدهام (مانشستر الكبرى) وهو يخرج سماعة البلوتوث من أذنه ويحاول إخفاءها في سماعات رأس أعطيت له لمساعدته في ترجمة أسئلة الامتحان النظري، ولدى مواجهته، أخفى سماعة البلوتوث في جيبه ورفض تسليمها للمراقب. وعلى الرغم من إحالته إلى التحقيق بتهمة الغش، تمكن الشاب الذي يعيش على إغانة اجتماعية في مانشستر من التقدم مرة ثانية للامتحان النظري بعد 20 يوماً فقط، لكنه رسب فيه للمرة الثانية، وبعد مرور شهر آخر، سُمح له بإداء الامتحان مرة ثالثة واجتازه. وفي المحكمة المعنية

أصدرت محكمة في إنكلترا حكماً بالإيدانة ضد شاب وصفته صحيفة «ديلي ميل» بأنه «كويتي سابق»، وذلك بعد ثبوت إدانته بتهمة الاحتيال من خلال استخدام سماعة بلوتوث، ليغش بها خلال مثوله لأداء امتحان نظري في قيادة السيارات. ووفقاً للصحيفة، فإن الشاب الذي يدعى (ع. ع.) ويبلغ من العمر 20 عاماً كان قد أحيل في وقت سابق إلى المحاكمة، بعد أن اتضح أنه قد أخفى سماعة بلوتوث صغيرة الحجم في داخل أذنه اليمنى، كي يتمكن من الغش عن طريق شريك له كان يلغنه الإجابات الصحيحة من خلالها في أثناء مثوله لأداء الاختبار النظري في قيادة السيارات.



الشاب المدان

بمدينة مانشستر، واجه العشريني السجن لمدة تصل إلى 12 شهراً، بعد أن اعترف لـ قاضي المحكمة قرر

له عقوبة مخففة تمثلت في إخضاعه لبرنامج لمدة 12 شهراً إلى جانب العمل المجتمعي لمدة 80 ساعة من دون أجر. وأوضح قاضي المحكمة أنه قرر الرأفة بالشاب المدان بعد أن أثبت للمحكمة أنه يساعد شقيقاته، وأنه كان يأنسأ عندما لجأ إلى الغش باستخدام سماعة بلوتوث حيث كان يريد أن يجتاز اختبار القيادة بأي طريقة. ووفقاً لتقرير مراقبة استمعت إليه المحكمة، فإن ذلك الشاب المدان «كان قد وصل (هو وأفراد أسرته) من الكويت إلى المملكة المتحدة في العام 2016 حيث طلب اللجوء لظروف إنسانية ثم منحته السلطات المعنية حق البقاء في بريطانيا كلاجئ حتى العام 2022».



قاضي المحكمة قرر الرأفة بالشاب بعدما أثبت أنه يحاول مساعدة شقيقاته

عوقب بالخضوع لبرنامج «انضباط ومراقبة» لمدة 12 شهراً إلى جانب العمل المجتمعي لمدة 80 ساعة من دون أجر

الرئاسة المصرية دعت له حضور «منتدى شباب العالم»

السوداني بطل «واقعة التنمر» تنازل عن محضر ضد المسيئين إليه

القاهرة - من عبير جودة
ووفاء النشار |

في وقت تنازل فيه والـ الطالب السوداني جون مانوث الذي تعرض للتنمر على أيدي ثلاثة مصريين عن شكواه بحقهم، دعت الرئاسة المصرية مانوث لحضور «منتدى شباب العالم» المقرر عقده في ديسمبر

المقبل في مدينة شرم الشيخ. وبينما قال الطالب السوداني جون مانوث: «أشكر الرئيس عبدالفتاح السيسي على استضافته لي بمنتدى شباب العالم، وسعيد بذلك جداً، وأشعر بالفخر»، كشف والده أنه قدّم ونجله تنازلاً عن البلاغ المقدم ضد المتهمين، أمام نيابة حداثق القبة، وذلك

للتصالح مع المتهمين، بعد أن عاد حق ابنه. وقضائياً، أمرت نيابة حداثق القبة، بحجز المتهمين الثلاثة في واقعة فيديو التنمر على ذمة تحريات المباحث بتهمة البلطجة. وقالت مصادر قضائية إن النيابة استمعت إلى أقوال الطالب السوداني، وواجهته

بالمتهمين الثلاثة الذين ظهروا بالفيديو وتعرف عليهم، وبرر المتهمون تصرفهم بأنهم كانوا يمزحون مع الطالب، ولم يقصدوا إيذاءه أو الاستهزاء به، وأنهم اعتادوا على تصوير أنفسهم مع جارهم، كنوع من الدعاية وليس السخرية منه، ولم يتوقعوا أن ينتشر الفيديو بهذه الطريقة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	28	14706



وزارة العدل



إعلان

تعلن وزارة العدل عن حاجتها لشغل وظيفة (باحث قانوني مبتدئ)

المؤهلة لشغل وظيفة (وكيل نيابة ج) من الكويتيين (ذكور - إناث)

شروط التعيين:

- الحصول على إجازة الحقوق أو الشريعة (تخصص فقه وأصول فقه) من جامعة الكويت أو من جامعة أخرى معترف بها، وذلك لخريجي العام الجامعي (2018/2019) فقط.
- ألا يقل المعدل الجامعي عن (2.67) نقطة من سلم الأربع نقاط ولا يقل عن (80%) وفقاً للنظام المنوي أو ما يعادلها من الأنظمة الأخرى.
- عدم سبق التقدم لشغل هذه الوظيفة من قبل.
- ألا يزيد السن على (26) سنة ميلادية وقت الحصول على الشهادة الجامعية.
- عدم سبق العمل لدى إحدى الجهات الحكومية أو القطاع الخاص.
- عدم سبق الحكم بالإدانة تأديبياً أو جنائياً بجريمة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تباعد بينه وبين حسن السلوك.
- ثبوت اللياقة الصحية للوظيفة.
- اجتياز الاختبار التحريري والمقابلة الشخصية التي تجرى من قبل لجنة الاختبار، ويشترط لدخول المقابلة الشخصية اجتياز المتقدم للاختبار التحريري بنجاح وذلك وفقاً للنظام المعمول به في هذا الشأن.
- يتم تعيين المقبولين على كادر الوظائف العامة المدنية بوظيفة (باحث قانوني مبتدئ) ويحصل كل منهم على المزايا المادية والبدلات المقررة لهذه الوظيفة ويخضع المقبولون لدورة تدريبية بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية حسب القرارات واللوائح المنظمة في هذا الشأن، وفقاً لما تقتضيه طبيعة الوظيفة وحاجتها ويتم نقلهم من وظيفة (باحث قانوني مبتدئ) إلى وظيفة (وكيل نيابة ج) بعد اجتيازهم الدورة التدريبية بنجاح.
- يجب تقديم الطلبات في الفترة من يوم الأحد الموافق 2019/12/1، وحتى يوم السبت الموافق 2019/12/21 الساعة (12:00) ليلاً، علماً بأنه سيتم استبعاد الطلبات المقدمة بعد الميعاد.

المستندات المطلوبة:

- صورة شخصية.
- صورة البطاقة المدنية.
- صورة شهادة الميلاد.
- صورة شهادة الجنسية.
- شهادة حديثة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- الشهادة الجامعية مبين فيها التقدير العام أو معدل التخرج وكشف الدرجات، وإذا كان المؤهل العلمي من خارج الكويت يجب إحضار معادلة مصدقة من وزارة التعليم العالي.
- وعلى المتقدم الدخول على موقع وزارة العدل (www.moi.gov.kw) على رابط (خدمات التوظيف) للاطلاع على الشروط وتعبئة استمارة طلب شغل الوظيفة وإرفاق جميع المستندات المطلوبة بصيغة pdf. علماً بأن الرابط سوف يتم تفعيله الساعة 12:00 AM يوم الأحد الموافق 2019/12/1، وسيتم إغلاقه يوم السبت الموافق 2019/12/21 الساعة 12:00 ليلاً.
- يتعهد المتقدم بأن كافة البيانات والمستندات المقدمة صحيحة، علماً بأنه سيتم استبعاد الطلبات غير المستوفية للمستندات المطلوبة.

للاستفسار يرجى إرسال رسالة على البريد الإلكتروني التالي (apply@moi.gov.kw)
أو الاتصال على الأرقام التالية: 22486739 - 22486717 - 22486741

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-11-21	4	15698



وفيات

الوفيات

- أسماء احمد هاشم الغربلي، أرملة/سليمان محمد عبدالرزاق الصانع، 79 عاماً، (شيعة)، رجال: ديوان الغربلي، الشامية، ق1، م3، مقابل الدائري الاول، تلفون: 99718872، نساء: العديلية، ق3، ش33، م5، تلفون: 22531674.
- قوت محمد عبدالله العديله، 84 عاماً، (شيعة)، رجال: ديوان الجطيلي، خيطان، شارع ناصر الجبري، تلفون: 97606116، نساء: مبارك الكبير، ق5، ش28، م22، تلفون: 99895648.
- عيسى حبيب حسين ابل الكندري، 74 عاماً، (يشيع التاسعة من صباح اليوم)، رجال: ديوان الكنادرة، الشعب، تلفون: 97166627، نساء: غرناطة، ق1، ش4، م6، ج3.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»